

هيكلة أمن النظام العالمي وانتهاكات حقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة في القرن 21



الخلفية التاريخية

تعتبر المرحلة التي نعيشها في القرن الـ 21 مرحلة استفحلت فيها مظاهرات الإضطرابات وانتهاك القوانين الدولية، وأسس العدالة، وضمانات حقوق الإنسان. وأخذت الإضطرابات تلتحم من اقليم لآخر، وأصبح لهيبها يمتد الى مناطق وشعوب كثيرة. حيث تجتاح أجزاء واسعة من وسط أوروبا والشرق الأوسط، وشمال وشرق إفريقيا، على الرغم من إمكانية تفادي تلك الصدمات. ما تسبب في خسائر فادحة بشريا واقتصاديا، إذ شردت الملايين داخل أوطانهم. واتجهت ملايين أخرى عبر دروب خطيرة للهجرة إلى أوروبا، مما يزيد من نزيف القدرات الذاتية والإقتصادية للضحايا، في وقت تتعالى فيه الأصوات الراضية للمهاجرين داخل الدول المستقبلية، ما يضاعف المأساة أكثر.

وعلى الرغم من أن الإضطرابات التي تسود العالم، والحروب التي تزداد استعاراً يوماً إثر آخر، لها دوافع واسباب محلية، إلا أن معظم الإضطرابات والحروب المستعرة في هذه المرحلة الحرجة، تأتي نتيجة أجندة خارجية خدمة لمصالحها. ففي هذا الوقت الذي افتقد فيه العالم البوصلة، وتم جرف المبادئ والقيم الإنسانية، وتعددت أسس الأمن والإستقرار للمساومة، في الوقت الذي تمتلك فيه قوى الإستبداد اليد الطولى. وهذا الواقع له تداعياته الخطرة على استمرارية السلام والإستقرار العالمي. حيث انحدرت القوانين الدولية الى خدمة رغبات وأحلام جهات بعينها، وأصبح عاجزاً عن إيقاف حملات العدوان والهيمنة التي يتم اشغالها تحت مختلف المسميات. وهكذا تواصل

الإتهاكات الممنهجة للقوانين الدولية، وارتكاب الإتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان دون الخوف من أي مساءلة حيالها.

لذلك فشلت المبادئ والقوانين الدولية المرعية والتقاليد المتعارف عليها، في احترام سيادة الأوطان والشعوب، من أن تكون أسسا متينة لتعزيز العلاقات بين الدول، وتوجيه الميولات المختلفة لمصلحة الجميع. وهذا التوجه يعتبر مناقضا لأهم مبادئ الأمم المتحدة الرامي لحماية السلم العالمي. فالشعوب متساوية في الحقوق وتحديد المصير، ومساواة الدول الأعضاء، وعدم انتهاك وحدة الأراضي السيادية لأي دولة عضو في الامم المتحدة والنيل من استقلالها السياسي، وهذه مبادئ نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، في المادة 1.1 و1.2 والمادة 2.1 و 2.4 كما أن هذه المبادئ تحتل مكاتها في مختلف قوانين المنظمات والجمعيات الإقليمية والدولية. إلا أنه ووفق ما تشير اليه معظم الأحداث التي تقع في هذه المرحلة، فإن بعض القوى أخذت منذ وقت مبكر تتصرف فوق القانون، وسعت لطمس هذه المبادئ والحقوق الراسخة، وجعلها غير واقعية.

لقد ارتكز القانون الدولي على مبدأ سيادة الشعوب والدول. فالحرية والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي السيادية، من الحقوق الأساسية للشعوب، وإن تعمد انتهاك هذه المبادئ والحقوق، لايؤدي الا الى حروب ونزاعات مدمرة. لكن ولسوء الحظ فإن ظواهر الإضطراب والنزاع أخذت في التوسع في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق هناك تساؤل آخر موازي ومثير للنقاش، إن خيار أي دولة يعني نظامها السياسي. فمن هي القوى المؤثرة في هذا الجانب؟ ومن هم اصحاب الحقوق الأساسية لإتخاذ القرار حيال هذه القضايا؟ فهذه ليست قضايا فلسفية أو منهج دراسي. وإنما هو تساؤل أساسي، له تأثيره الخطير فيما يتعلق بمتابعة ورعاية نظام بناء الأمن العالمي، وطبيعة القوى الإقليمية والدولية المشاركة، وفي بلورة العلاقات البينية بين الدول.

لذا فإن النقطة المحورية في هذا الإتجاه هو عدم وجود حيث معايير موحدة لإتخاذ أي قرار ضد أي دولة. وهذا حق سيادي وخيار سياسي حر يترك للشعب المعني. ولا يحق لأي قوى خارجية أن تفرض على دولة أو شعب آخر، خيار سياسي معين. لذا فإن التطرق إلى أمثلة عملية من هذا الواقع يعتبر مساعدا لتفهم التنوع السياسي في العالم بصورة أكثر وضوحا.

وفي هذه الحالة هل يمكننا ادخال مدى واقعية النظم القائمة في بريطانيا ونيوزيلاندا وغيرها من الأنظمة الملكية في دائرة التساؤل؟ ومن الذي يقرر أن يكون نظام الحكم في السعودية أو البحرين أو الأردن أو المغرب نظاما ملكيا؟ وكذلك النظم الحاكمة في

مختلف الدول، من الذي يقرر أن تكون سلطنة أو إمارة أو غيرها؟ وهل هناك مقياس حاسمة تحدد بموجبها صفة الدول في أن يطلق عليها جمهورية، أو الفيدرالية، أو الكونغرسية؟ ومن الذي يقرر أن يكون لدى أحد الدول النظام الرأسمالي، أو النظام الاشتراكي؟ ومن الذي يقرر أن يكون هناك نظام الحزب الواحد، أو متعدد الأحزاب. ومن الذي يحدد أن يسود نظام الحزب الواحد في الصين، ونظام الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية؟ قد يطول الشرح في هذا المضمرة. فالرسالة المركزية هي أن هذه حقوق وخيارات متروكة للشعوب المعنية بها. وليس هناك حق أو سلطان لشريك خارجي أن يحدد لأي دولة صغيرة كانت أو كبيرة، غنية أو فقيرة، يحدد لها اتباع شكل سياسي معين. وليس هناك أهمية أو علاقة بهذا الأمر للتساؤل، هل الأمر مدفوعا بالخبث أو البراءة، وأن المهم في هذه الحقيقة الإدراك بأنه ليس الأمر تدخل في شؤون الآخرين، والمساومة بمبادئ السلام واستقرار الحياة العامة، وإثارة القلاقل على الدوام.

تاريخ الشعب الإرتري في احترام حقوق الإنسان والشعوب

في تاريخ شعوب المنطقة، وقبل أن تؤسس الدول كما هي عليه الآن، سطر الشعب الإرتري بفخر في صفحات تاريخه الناصعة، من خلال شعاراته الثورية التي تنبأها لا للهيمنة لا للإحتلال، " هذا الشعار الثوري لن نركع لقوى العدوان، مثل مقاومة لجيوش القوى الراغبة في بسط هيمنتها على الشعوب، ومثل أيضا في الفترة من القرن 15 وحتى القرن 19 مقاومة للإحتلال المصري والتركي. وقد تواصل هذا النهج البطولي للشعب الإرتري في المقاومة، حتى بعد أن بسط الإستعمار الإيطالي نفوذه ورسم الحدود الإرترية كمستعمرة تابعة له. ولم تقتصر أوجه المقاومة للإستعمار الإيطالي على من تم تصفيتهم أو الزج بهم في غياهب السجون، لرفضهم الإحتلال، بل هناك أمثلة بطولية لعدد من الإرتريين ممن سلو سيوفهم وقذفوا العدو بقنابل يدوية، في كل من روما وأديس أبابا.

كذلك في عام 1941 وبعد انتهاء الإحتلال الإيطالي لإرتريا نتيجة هزيمة إيطاليا على يد التحالف، تحرك الشعب الإرتري للمطالبة بحقه في تقرير مصيره، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت صاحبة النفوذ الأكبر في الأمم المتحدة، أعاقت تلك التطلعات، بدعوى أن استقلال ارتريا يتعارض ومصالحها الإستراتيجية. وهذا الحدث يعتبر أحد الإتهامات للقوانين الدولية، في تاريخ ارتريا والدول، في القرن ال 20. إلا أن الشعب الإرتري لم يستسلم للظلم الذي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية في التكرار لحقوقه المشروعة، فعندما تم إلحاقه فيداليا باثيوبيا قسرا، واصل نضاله السلمي بقوة وحدته لمدة 20 عاما متخطيا كل المؤامرات التي حيكّت لإخفاء صوته، وتصديه الذي أكد تمسكه بحقوق الإنسان العالمي. وفي نهاية المطاف

وعندما لم يبقى أمامه خيار الا مواجهة العدوان بالقوة، بعد أن حقق صموده الإسطوري في مواجهة المؤامرات والعدوان بالطرق السلمية دون الإستسلام دفاعا عن حقوقه. اطلق شرارة الكفاح المسلح في الفاتح من سبتمبر عام 1961

تناوبت القوى الكبرى على دعم الإحتلال، فأمریکا وحلفائها في مرحلة الحرب الباردة بدءا مما قبل 1961 وحتى 1974 وروسيا وحلفائها من عام 1974 وحتى 1991، نفذوا خلالها حملات عسكرية عنيفة ومدمرة، وذلك لإرکاع شعب صغير وكسر ارادته، الا أن الشعب الإرتري تصدى للعدوان دفاعا عن حقوقه المشروعة، وسجل خلالها تاريخا حافلا بحقوق الإنسان. وعندما انتزع استقلاله بعد نضال مرير لم يتسابق الى إعلان الإستقلال، بل قرر الوصول الى حقه عبر إجراء استفتاء في عام 1993 احتراماً للقانون الدولي، مرسخاً بذلك تقاليد ومبادئ سياسية غير قابلة للإهتزاز، في القانون الدولي وحقوق الشعوب.

وبعد أن نال الشعب الإرتري حريته عمل ليس استناداً على ضخامة التدحيات التي بذلها وحسب، بل بفضل ثقافته السياسية التي رعاها على مدار جيلين كاملين، انطلق لبناء دولة ذات سيادة مؤهلة تتمتع بحرية كاملة، بعيداً عن الهيمنة والتدخلات الخارجية. الا أن العداة التاريخية الذي تواصل لجيلين لم يهدأ بعد.

ولعله من الصدفة التاريخية، فإن المرحلة التي انتزع فيها الشعب الإرتري حريته، قد شهدت تغيرات مهمة في موازين القوة في العالم، وأنتهت فيه حقبة الحرب الباردة، وبدى فيه أن نظام الإتحاد السوفيتي قد هزم، وأن الولايات المتحدة وحلفائها دخلوا في أجواء الزهو بالإنتصار، وثقتهم باقامة نظام اقتصادي عالمي موحد. وانطلاقاً من هذه الثقة العمياء، عملوا على تعزيز الإستخفاف بالقوانين الدولية، والإستيلاء على مقدرات الشعوب واستغلالها، وتقسيم العالم إلى مناطق عدة، وتصيب وكلاء لهم عليها. وبالتالي تحويل منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية إلى أدوات لإشباع أطماعهم وعربدتهم للهيمنة، عبر حياكة الأكاذيب والمبررات الواهية، لما يمارسونه من اضطهاد، وتوزيع التهديد و الوعيد، واثارة الحروب.

حيث استفحلت الإضطرابات وتضاعف مستوى الدمار والهلاك في الفترة الأخيرة في مختلف أرجاء العالم، وسادت ظاهرة انتهاك القانون الدولي، وحقوق الإنسان. إن النظام العالمي الذي تلى نهاية حقبة الحرب الباردة، لم يقم على أسس الحياة والسلام المجتمعي، والتوافق الدولي، بل بالعكس اصبح سياسة انتهاك القانون الدولي، والهيمنة على مقدرات الآخرين، وجر العالم الى نفق مظلم لتحقيق مصالح ضيقة، بتقسيمه الى أقاليم، أصبحت سياسة مألوفة من قبل اللاعبيين الدوليين الجدد. لذا فإن ظاهرة العداة المتواصل للشعب الإرتري وغيره من الشعوب تأتي في سياق العريضة والثقة العمياء والسياسة العرجاء.

وفيما يخص العداء المتزايد الموجه الى الشعب الإرتري، يمكننا سرد النقاط التالية لإعطاء صورة متكاملة:

1. عندما بدأ الشعب الإرتري خطواته لبناء وطنه، قاموا في بداية المشوار، وعبر وكلائهم في المنطقة في ديسمبر 1995 بإثارة نزاع في الحدود البحرية مع اليمن، اطلق عليه (حرب حنيش) نزاع لا يستند الى أي اتفاقات للحدود الإستعمارية. كما واصلوا تدخلاتهم حتى في سير عملية التحكيم لترسيخ اسس النزاع وعدم الإستقرار. الا أن الحكومة الإرترية وبكل حكمة تخطت تلك المكيدة.

2. لم يستمر الأمر طويلا، ففي مايو 1998 حركوا نزاعا حدوديا آخر عبر النظام الإثيوبي الذي ينتظر أن يكون وكيلهم في المنطقة، والذي عرف بحرب (بادمي) دون أن يكون لهذا النزاع أي سند قانوني. فنظموا حملات عسكرية عدة، وتواصلت الحروب المدمرة التي تسببت في الكثير من الدمار والقتل والتشريد، على مدار عامين كاملين.

3. وفي عام 2000 تم التوقيع على اتفاقية تكوين لجنة تحكيم دولية، تكون قراراتها نهائية وملزمة. وعندما أصدرت اللجنة حكمها النهائي والملزم في عام 2002 كان ينبغي أن يمثل هذا الحكم نهاية قانونية للنزاع.

4. لكن وبما أن مهندسي هذا النزاع لم تكن اثاره قضية الحدود هي الهدف في حد ذاتها، وإنما لخلق أجواء من عدم الإستقرار، لذا تم رفض القرار النهائي والملزم، وتم منع منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن من تحمل مسؤولياتهما، لذا ما زال احتلال الأراضي السيادية الإرترية متواصلا حتى الآن لمدة 13 عاما.

5. لم تكن نتائج مخططاتهم في محاولات ارتهان الشعب الإرتري باثارة النزاعات الحدودية المتتالية، مع اليمن ثم مع اثيوبيا، لتنتية عن مسيرته في بناء واعمار وطنه، لم تكن تروي غليل أطماعهم في نشر القلاقل والإضطرابات، لذا حركوا نزاعا آخر عبر حكومة جيبوتي، أطلقوا عليه النزاع الإرتري الجيبوتي، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أصدروا قرارهم الجائر في حق الحكومة الإرترية بدعوى اثاره الحرب، ولازالوا يواصلون محاولاتهم منذ 7 أعوام للتدخل فيما لايعنيهم.

6. إن كل حملات الغزو المخالفة للقوانين الدولية، والمسنودة بمؤامرات عسكرية وسياسية واقتصادية، لم تتمكن من ثبي الشعب الإرتري وحكومته عن التصدي لها، عملت القوى المعادية بهدف النيل من عزيمة الشعب الإرتري في التصدي والدفاع عن الذات، وتحويل أنظار العالم، عملت على فبركة الأكاذيب، لإستصدار قرار الحظر الجائر بحق الشعب الإرتري، من مجلس الأمن في سباق محموم مع الزمن قبل يوم واحد من عطلة رأس السنة، لعام 2009. فكان قرارا يفتقد إلى أي أساس أو حجة قانونية. لكن هذا الحظر رفض من قبل الشعب الإرتري وتم التصدي له بفاعلية.

7. وبالرغم من كل تلك المؤامرات، فإن عدم تراجع الشعب الإرتري عن مبدأ تحقيق العدالة من جهة، وعدم انجاز قوى العدوان لأهدافها من جهة أخرى، تقرر العمل على تهجير قدرات الشعب الإرتري خارج الوطن. حيث تتخرط مؤسسات أمنية في رعاية وتمويل هذا البرنامج عبر مخططات دقيقة وخطرة. لذا يتواصل ارتكاب الجرائم الدولية المنظمة، بالتوازي مع حملات التضليل الدعائية. إلا أن منظمة الأمم المتحدة وبدلا من القيام بواجبها تقف موقف المتفرج حيال هذه القضايا.

صمود الشعب الإرتري وتناديه للتصدي من أجل حقوق الإنسان والشعوب

لم يتهبب الشعب الإرتري من حملات العدا، والخداع، والتهديد، والمؤامرات، المتتالية، وكما أكده من صمود عبر الأجيال، واصل تصديه من أجل الدفاع عن مبدأ سيادة القانون والعدل، وضمن حقوق الإنسان والشعوب. ولم ينل الهوان من عزمته أمام مايجري من عريضة واستهتار، على مدار الـ 25 عاما الماضية لإخضاع العالم لـ (قوانين الغاب)

لذا فإن مطالبة شعوب ودول العالم، لإجراء تغيير جوهري في النطا الدولي القائم، في القران 21 بنظام عالمي جديد ينقاد لسيادة القانون والعدل، وإدخال تعديلات هيكلية في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، لم تكن مطالبات مفاجئة، وإنما هي نتيجة لوع الشعوب بالمخططات الرامية لتثبيت (قانون الغاب) وعليه فإن إرتريا تدعو كل شعوب العالم وخاصة شعوب منطقتنا، والأمم المتحدة، وكل الدول الأعضاء، للتعاون والتكامل فيما بينهم، وتعزيز روح التصدي من أجل خلق عالم يسوده العدل واحترام حقوق الإنسان، والحد من محاولات فرض قانون الغاب.